

التقرير الثالث والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧١١ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة) حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ ورحب فيه بما أعربت عنه من عزم على إجراء مشاورات وثيقة مع السلطات الكونغولية الجديدة بشأن إدخال تعديلات على ولاية البعثة وقدراتها بعد إتمام عملية الانتخابات الوطنية؛ وطلب إلى موافاته بتوصيات في هذا الصدد قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي قراره ١٧٣٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أذن المجلس بزيادة القوام العسكري في حدود ٩١٦ فرداً، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وحتى انتهاء الولاية الحالية للبعثة، بما يسمح بمواصلة نشر كتيبة المشاة والمستشفى العسكري المأذون بهما سابقاً في إطار ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي. ونص قرار مجلس الأمن ١٧٤٢ (٢٠٠٧) على تمديد آخر لولاية البعثة حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقرير الأخير إلى المجلس والمؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/759)، ويتضمن توصيات بشأن ولاية البعثة في المستقبل.

ثانياً - آخر تطورات الحالة

ألف - التطورات السياسية

٢ - عقب انتخابات الرئاسة والجمعية الوطنية ومجالس المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي كللت بالنجاح، تم تشكيل الجمعية الوطنية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وتنصيب الرئيس جوزيف كاييلا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لتختتم بذلك رسمياً



العملية الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق الشامل والجامع لعام ٢٠٠٢. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قام الرئيس كابيلا بتعيين أنطون غيزنغا رئيسا للوزراء، الذي أعلن تشكيل حكومته في ٥ شباط/فبراير. وانتخبت مجالس المقاطعات أعضاء مجلس الشيوخ وحكام المقاطعات في كانون الثاني/يناير. إلا أن تلك الانتخابات غير المباشرة شابها ادعاءات رائجة بوجود ممارسات فاسدة في إجراء التصويت. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن المرشحين لشغل مناصب حكام المقاطعات ونوابهم المنتمين للتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية انتخبوا في كينشاسا ومقاطعة الكونغو السفلى، على الرغم من وجود أغلبية منتمية للاتحاد من أجل الأمة في مجلسي المقاطعتين.

٣ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عُقدت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات في جو سلمي بشكل عام. وحسنت اللجنة الانتخابية المستقلة من أدائها في إجراء الاقتراع، وفرز الأصوات، وتجميع النتائج. وكان إقبال الناخبين على التصويت أقل مما كان عليه أثناء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حيث أدلى ٦٥ في المائة من جمهور الناخبين بأصواتهم. وأفادت التقارير بوقوع حوادث متفرقة في ثلاث من الدوائر الانتخابية البالغ عددها ١٨٩ دائرة، في إكواتور وإيتوري، حيث جرى تغيير موعد الاقتراع ليتم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واعتبرت بعثات المراقبين الوطنية والدولية، بما فيها البعثات التابعة للاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجنوب أفريقيا، ومركز كارتر، على نطاق واسع أن الانتخابات كانت من الناحية الفنية سليمة وأنها اتسمت بالشفافية وتوافرت فيها مقومات المصداقية.

٤ - ورغم التوترات والاتهامات المتبادلة قبل الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة، التقى ممثلون عن الرئيس جوزيف كابيلا ونائب الرئيس جان - بيير بيمبا بانتظام في اجتماعات لبناء الثقة. وأحاط رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، الأب مالو مالو، الطرفين بانتظام بالتطورات الانتخابية والمسائل الفنية. كما التقت لجنة الحكماء الدولية، التي يرأسها يواكيم شيسانو، الرئيس السابق لموزامبيق، مرارا بالطرفين من أجل مناقشة سير الحملة، في جملة أمور. ووقع الطرفان العديد من الاتفاقات يعيدان فيها تأكيد التزامهما بعملية انتخابية سلمية، ويوافقان على قبول نتائج الاقتراع دون اللجوء إلى العنف، وعلى نزع السلاح في العاصمة والمراكز الحضرية الرئيسية.

٥ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أذاع رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج الأولية للجولة الثانية من انتخابات الرئاسة، معلنا فوز الرئيس كابيلا بنسبة ٥٨,٠٥ في المائة

من الأصوات. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم نائب الرئيس بمبا طعنا أمام المحكمة العليا، مدعياً وقوع مخالفات انتخابية. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت مظاهرات عنيفة خارج مبنى المحكمة العليا عن تعليق المحكمة مؤقتاً استعراضها للنتائج الأولية. وسرعان ما أُعيد النظام بمساعدة البعثة، وقررت المحكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر أن الشكاوى بحدوث مخالفات لا أساس لها من الصحة، وأعلنت رسمياً جوزيف كابيلا رئيساً منتخبا. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قال نائب الرئيس بمبا إنه قبل بالنتائج، حرصاً على صون السلام، وإنه سيقود معارضة قوية وجمهورية.

٦ - وعرض الرئيس كابيلا في الخطاب الذي ألقاه في ٦ كانون الأول/ديسمبر بمناسبة توليه الرئاسة برنامج عام طموح للإصلاح، يرمي إلى إنهاء حلقة الأزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحسين أحوال المعيشة. وذكر أن من أولوياته تحسين الهياكل الأساسية، والتعليم، والعمالة، وإمدادات المياه والكهرباء، والرعاية الصحية، وكفالة الحكم الرشيد. وشدد على أن التحديات الأمنية والإنمائية التي يواجهها البلد تعلقو على المصالح الحزبية، وأن الديمقراطية "تتسع للجميع".

٧ - وفي غضون ذلك، ظهر تحالفان كبيران في الجمعية الوطنية ذات الخمسمائة مقعد: فقد شكل الحزب اللومبي الموحد، واتحاد الديمقراطيين أنصار موبوتو، الحائزان أكثر من ٣٠٠ مقعد، تكتلاً مسانداً للرئيس كابيلا. بينما شكلت الأحزاب التي أيدت نائب الرئيس السابق بمبا في مسعاه لتولي الرئاسة، ومن بينها حركة تحرير الكونغو وعدد من المرشحين السابقين للرئاسة، المعارضة السياسية، متمثلة في الاتحاد من أجل الأمة، ولديه زهاء ١١٦ مقعداً. وانتخب فيتال كاميرهي رئيساً للجمعية، وهو يرأس مكتبها الذي انتخب في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، والذي ينتمي جميع أعضائه السبعة إلى التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية.

٨ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، انتخبت مجالس المقاطعات الأحد عشر أعضاء مجلس الشيوخ. ومن بين المنتخبين شخصيات برزت خلال العملية الانتقالية، تضم نائبي الرئيس السابقين بمبا وعبدو لاي يروديا. وانتخبت مجالس تسع مقاطعات حكاماً ونواباً لهم في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وتأجل الاقتراع على المرشحين لشغل مناصب حكام المقاطعات ونوابهم في كاساي الغربية وكاساي الشرقية حتى ١٥ شباط/فبراير. وفاز المرشحون المنتمون إلى التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية بمنصب الحاكم في عشر مقاطعات، بينما فاز مرشح الاتحاد من أجل الأمة بمنصب حاكم مقاطعة إكواتور. وعقب انتشار ادعاءات على نطاق واسع بالفساد، مثل شراء الأصوات، قدمت طعون أمام محاكم

الاستئناف في تسع مقاطعات. فقد طعن مرشحون من مقاطعة الكونغو السفلى، وكينشاسا، وباندونديو، وكاساي الشرقية، ومانيمبا، في النتائج الأولية بالمقاطعات أمام المحكمة العليا التي أقرت النتائج في مقاطعة الكونغو السفلى ومانيمبا. ولا يزال يُنتظر صدور أحكام بشأن المقاطعات الثلاث الأخرى.

٩ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، اعتمد البرلمان برنامج الحكومة عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، معلنا بذلك تشكيل الحكومة الجديدة رسمياً. ويعكس البرنامج الأولويات المحددة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بالبلد والمعتمدة عام ٢٠٠٦. وتبلغ الميزانية المقترحة لبرنامج الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ نحو ١٤ بليون دولار، وتأمل الحكومة في أن يمول المانحون نصف هذا المبلغ. وفي تطور جدير بالترحيب، أرفقت الحكومة ببرامجها "عقدا للحكم" جرت صياغته على نحو يقارب بدرجة كبيرة ميثاق الحكم الذي وُضع أثناء العملية الانتقالية، ويعكس أولوياته.

١٠ - ومن دواعي الأسى أن يكون تمثيل المرأة في الحكومة منخفضاً للغاية. فهناك تسع وزيرات من أصل ٦٠ وزيراً؛ و ٤٢ عضوة بالجمعية الوطنية من أصل ٥٠٠ عضو؛ وخمس عضوات بمجلس الشيوخ من أصل ١٠٨ أعضاء؛ و ٤٣ عضوة بمجالس المقاطعات من أصل ٦٩٠ عضواً. ولم تنتخب سوى امرأة واحدة لمنصب نائب حاكم، من بين ٢٢ منصباً لحكام المقاطعات ونوابهم.

١١ - ولقد زرت جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير. وهنأت الرئيس كابيلا والجمعية الوطنية، وحثت قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل معاً من أجل توطيد السلام وإعادة البناء. وعدت وقد لفت انتباهي بشدة حجم المهام التي يواجهها ذلك البلد حكومة وشعباً، ونطاق عمليات البعثة.

باء - الأمن

١٢ - يسود كينشاسا ومعظم المناطق الحضرية الأخرى مناخ هادئ وسلمي بشكل عام، ولكن القتال كثيراً ما ينشب في الشرق، حيث يسفر عن خسائر في الأرواح بين المدنيين ويتسبب في تشريدتهم. وقد أظهر العنف الشديد الذي اندلع في مقاطعة الكونغو السفلى بعد الانتخابات لشغل مناصب حكام المقاطعات ونوابهم، هشاشة بصورة خطيرة والنقص الشديد في قوات الأمن. وتتواصل في أنحاء البلد الاضطرابات التي عادة ما يسببها المقاتلون السابقون الساخطون، كما تزايدت عمليات السطو المسلح والأنشطة الإجرامية في بعض المناطق.

١٣ - وفي مقاطعة كيفو الشمالية اندلع القتال في ساك يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين الكتائب غير المدججة الموالية للوران نكوندا، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعكس هذا الصراع توترات محلية كامنة وعميقة، وعلى وجه الخصوص الشواغل لدى السكان من التوتسي الذين يشكلون أقلية فيما يتعلق بأمنهم ونقص تمثيلهم في الحكومة. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، تم التوصل إلى اتفاق، يسرته إلى حد كبير حكومة رواندا، بين ممثلين عن الجانبين لدمج العناصر الخاضعة لقيادة نكوندا في كتائب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من مقاطعة كيفو الجنوبية. وساعدت عملية الدمج هذه على إنهاء القتال. إلا أن "الاندماج" الفعال للمقاتلين السابقين، والإعداد المهني للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، جنباً إلى جنب مع وضع استراتيجية شاملة للمصالحة والتنمية الاقتصادية، هي شروط مسبقة لتحقيق الاستقرار طويل الأجل في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٤ - وفي مقاطعة الكونغو السفلى وقعت في ٣١ كانون الثاني/يناير و١ شباط/فبراير، حوادث خطيرة شهدت اضطرابات مدنية بين حركة سياسية - دينية، بوندو ديا كونغو (Bundu Dia Kongo)، وقوات الأمن الكونغولية، عن مقتل ما يزيد على مائة شخص، معظمهم من المدنيين. وأفادت التقارير بأن الاضطرابات العنيفة قد دفعت إليها دعوة بوندو ديا كونغو إلى إضراب شامل بعد إذاعة اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج الأولية لانتخابات مناصب حكام المقاطعات ونوابهم، معلنة انتخاب المرشحين المنتميين للتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية في مناصب الحاكم ونائبه. وطعن الاتحاد من أجل الأمة وبعض أعضاء حركة بوندو ديا كونغو في النتائج أمام محكمة الاستئناف بمقاطعة الكونغو السفلى، مدعين حدوث ممارسات فاسدة خطيرة، نظراً لأن أغلبية المقاعد في مجلس المقاطعة قد فاز بها مرشحون منتمون للاتحاد من أجل الأمة.

١٥ - وأشار تحقيق أجرته البعثة في ما حدث من اضطرابات إلى القدرة المحدودة لدى الحكومة في مجال إنفاذ القانون، وسوء انضباط بعض أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين ردوا على الاضطرابات باستعمال القوة على نحو غير متناسب، وفي بعض الحالات بالإعدام بإجراءات موجزة. وأدت أعمال العنف التي قام بها بعض عناصر حركة بوندو ديا كونغو ومنتظاهرون آخرون إلى تفاقم الحالة. وبالإضافة إلى نشر وحدة للشرطة المشكلة تابعة للبعثة، وقوات، وأفرقة معينة بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، يواصل ممثلي الخاص العمل مع الحكومة، والشرطة الوطنية الكونغولية، ومؤيدي المعارضة من أجل منع حدوث المزيد من العنف في مقاطعة

الكونغو السفلى، مشددا للسلطات على ضرورة أن تلتزم بدقة بتعهداتها أن تكفل الديمقراطية وتفسح المجال للمعارضة السياسية.

١٦ - وأفادت التقارير بوقوع حادث في ٣ آذار/مارس، أطلقت فيه النار عبر الحدود من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من كيبومبا (٣٠ كيلومترا إلى الشمال من غوما) باتجاه القوات الرواندية على الجانب الآخر من الحدود، وأعقبه المزيد من تبادل إطلاق النار يوم ٤ آذار/مارس. وفي وقت لاحق، وجهت قوات الدفاع الرواندية رسالة إلى البعثة تعرب فيها عن القلق إزاء ما وقع مؤخرا من حوادث عبر الحدود، يُدعى أن مقاتلين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا موجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضالعين فيها. وقد شجعت البعثة حكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على مناقشة ذلك الحادث، والسعي إلى إيجاد حل للمسألة الأعم المتعلقة بما تبقى من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧ - وأصدرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٦ آذار/مارس، بيانا أمرت فيه جميع أفراد الحرس الشخصي لنواب الرئيس وكبار مسؤولي الحكومة الانتقالية الآخرين بالتوجه بأسلحتهم إلى مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول ١٥ آذار/مارس. وأشارت أيضا، إلى أن الشرطة الوطنية الكونغولية وشركات أمن خاصة ستضطلع بمهامهم. وأدى البيان إلى حدوث توتر في كينشاسا بين قوة الحماية اللصيقة التي تتولى حراسة بمبا النائب السابق للرئيس، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وزادت البعثة من الدوريات بهدف نزع فتيل الموقف، وهي تشارك بهمة في تيسير الاتصالات بين الطرفين من أجل التوصل إلى حل سلمي.

١٨ - ويشكل جيش الرب للمقاومة، الذي يحتفظ بوجود محدود في منطقة متزه غارامبا النائية الحدودية في شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحديا أمنيا كبيرا ومصدرا مستمرا للتوتر لجمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة. وتدعم البعثة جهودا لتيسير الحوار بهدف التوصل إلى حل دائم لمشكلة جيش الرب للمقاومة، وتعمل على كفالة ردع أنشطة الجماعة على نحو فعال بدعم عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٩ - توصلت الحكومة عام ٢٠٠٦ إلى اتفاقات مؤقتة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع جماعات إيتوري المسلحة الثلاث الباقية التي تضم ٥٠٠ ٤ مقاتل. وعلى الرغم من هذه الاتفاقات، اندلعت في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر اشتباكات متفرقة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإحدى هذه الجماعات وهي ميليشيا جبهة القوميين

ودعاة الاندماج التي يقودها بيتر كريم. وبحلول ٩ آذار/مارس، وفي أعقاب عمليات مشتركة قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاحتواء عناصر جبهة القوميين ودعاة الاندماج، سلّم حوالي ٦٠٠ مقاتل أنفسهم للاستفادة من اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا يزال من الضروري مواصلة الضغط لإقناع باقي العناصر في الجماعات المسلحة بقبول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الاندماج. وفي كاتانغا، من المتوقع أن تشارك الجماعات المحلية المسلحة ومن بينها حوالي ٣٠٠٠ عنصر ينتمون إلى المايي - مايي، في برامج هادفة إلى تثبيتهم في المجتمع المحلي بعد نزع سلاحهم.

دال - الانتخابات

٢٠ - أشار رئيس الوزراء جيزنغا في رسالة وجهها إليّ في ١ آذار/مارس إلى أنّ ضرورة إجراء انتخابات محلية في أقرب وقت ممكن. وطلب من الأمم المتحدة تقديم مساعدة تقنية ولوجستية بالإضافة إلى الدعم في تعبئة الموارد للتحضير للانتخابات المحلية المباشرة وغير المباشرة وإجرائها. وطلب أيضا أن تتولى الأمم المتحدة تنسيق المساعدة الدولية بأكملها في الانتخابات. والأمم المتحدة مستعدة لتلبية طلبه، وهي تتشاور مع الحكومة بشأن خطة الانتخابات.

هاء - التطورات الإقليمية

٢١ - شكل توقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في ١٥ كانون الأول/ديسمبر تطورا تاريخيا. فالدول الأعضاء ستلتزم بمجرد تصديقها على الميثاق بالتقييد بمبادئ عدم الاعتداء، وتحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، والتكامل الإقليمي، والمساعدة المتبادلة في ما يتعلق بأهم مسائل حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. ويقضي الميثاق وبروتوكولاته بترع السلاح وتسليم عناصر الجماعات المسلحة الأجنبية ومنع التدفقات غير المشروعة من الأسلحة الصغيرة والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وإقامة آليات مشتركة لإدارة الأمن على طول الحدود المشتركة.

٢٢ - والتقى ممثلون عسكريون من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وأوغندا في ٧ شباط/فبراير في أروا في شمال غرب أوغندا لتناول مسائل أمن الحدود المشتركة. وفضلا عن ذلك، استضافت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا، من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير، الاجتماع الأول لبرلمانيي منطقة البحيرات الكبرى. واتفق البرلمانيون على إقامة منتدى برلماني إقليمي وأعربوا عن التزامهم بتشجيع التصديق على الميثاق وتنفيذه.

ثالثاً - فترة ما بعد المرحلة الانتقالية

٢٣ - أحرزت الحكومة الانتقالية، بدعم واسع من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تقدماً كبيراً في تحقيق أهداف اتفاق عام ٢٠٠٢ الشامل والجامع، خصوصاً في ما يتعلق بتوحيد البلد؛ والإدماج الأولي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واعتماد الدستور الجديد من خلال استفتاء وطني؛ وإجراء انتخابات وطنية. بيد أن جوانب هامة من جدول الأعمال في الفترة الانتقالية لم تُنجز بعد، لا سيما في ما يتعلق بالجماعات المسلحة والانتخابات المحلية والعدالة في الفترة الانتقالية وتحقيق المصالحة في أعقاب التوتر العرقي والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

٢٤ - ويُذكر أن الاتفاق الشامل والجامع ينص على إقامة نظام سياسي جديد قوامه الحكم الدستوري الديمقراطي. وقد أشار الرئيس كابيلا في الخطاب الذي ألقاه عند تنصيبه إلى الأهداف المراد بلوغها تحقيقاً لذلك وتناول بمزيد من الاستفاضة برنامج الحكومة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. ويركز البرنامج و"عقد الحكم" المرفق به تركيزاً خاصاً على الحكم الرشيد وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والشفافية ومكافحة الفساد وتحسين إدارة الأموال العامة والموارد الطبيعية وإصلاح الخدمة المدنية وأجهزة الحكم المحلي وتعزيز المناخ المؤاتي للاستثمار بما في ذلك إصلاح المؤسسات العامة. وتحدد هاتان الوثيقتان خطوات فورية متفقا عليها على نطاق واسع لوضع البلاد في مسار مستدام باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والجمع بين برنامج الحكومة و"عقد الحكم" هو بادرة طيبة تفيد باعتراف الحكومة بالصلة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبين الشفافية والمساءلة وهما من المعايير الديمقراطية.

٢٥ - وستواجه الحكومة في معرض تنفيذ برنامجها عدداً من التحديات الفورية التي تعقدها قيود أمنية وضريبية مشددة ونقص البنى التحتية وعدم ملاءمة القدرة المؤسسية. وسيتمتع بسط سلطة الدولة في أنحاء البلد كافة، ووضع وتنفيذ خطط استراتيجية لإحلال الاستقرار في المقاطعات الشرقية وإصلاح القطاع الأمني. وسيتمتع أيضاً اتخاذ تدابير مبكرة وفعّالة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين الظروف المعيشية لسكان جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ألف - المؤسسات والعمليات الديمقراطية

٢٦ - سيتعين على الحكومة أن تواصل، بطريقة شفافة وحازمة، إقامة المؤسسات والآليات الجديدة للدولة على المستوى المحلي ومستوى المقاطعات وفقاً للدستور. وستكون التشريعات

ضرورة لتأسيس محاكم عليا جديدة ومؤسسات مرتبطة بها. وسيتوجب أيضا اتخاذ خطوات فورية لتمكين أجهزة الحكم المحلي والجمعيات الجديدة في المقاطعات وذلك، من جملة أمور أخرى، عن طريق تحديد أنجع الوسائل لتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في الدستور من أجل تحقيق اللامركزية. وسيتمثل أحد التدابير الرئيسية لالتزام الحكومة بتوطيد أركان الديمقراطية في اتخاذ خطوات عملية للتخلص من الفساد وكفالة النهوض بحقوق الإنسان واحترامها بشكل منهجي في مؤسسات البلد بأسرها ولا سيما في الجيش والشرطة.

٢٧ - وسيتمتع على الحكومة أيضا أن تكفل إجراء عملية سياسية مفتوحة وشفافة تضمن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. وسيكون إشراك أحزاب المعارضة والمجتمع المدني الأوسع والتشاور معهما من المؤشرات الأساسية على التزام الحكومة بالديمقراطية، وعلى استعدادها لكفالة التشغيل الفعلي لنظام سياسي متعدد الأحزاب مع اقتراب الانتخابات المحلية واللامركزية.

٢٨ - وستستلزم الحالة المتردية للإدارة المدنية اهتماما طارئاً من قبل الحكومة. فالإدارة المدنية ضعيفة أو غائبة أو خاضعة بشكل غير مناسب لتأثير أصحاب النفوذ المحليين، وخصوصاً في المناطق التي تشهد صراعا. وسيكون تعزيز الخدمة المدنية على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات حاسماً بالنسبة لتحسين حالة الأمن وسيادة القانون ومستويات المعيشة.

باء - البيئة الأمنية وإصلاح القطاع الأمني

٢٩ - لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة في الكثير من المناطق؛ وتدعو إكواتور وإيتوري وكيفو وكاتانغا وكاساي ومقاطعة الكونغو السفلى وكينشاسا للقلق بشكل خاص. ولا تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضعيفة بسبب ضعف القيادة والمراقبة وارتفاع مستويات الفساد، وضعف التخطيط الميداني والمهارات التكتيكية، وضعف القدرة الإدارية واللوجستية على الإشراف على نشر القوات ودفع أجورها ونفقات معيشتها وتجهيزها، وشدة محدودية القدرة التدريبية، وعدم الوثوق في ولاء بعض أفرادها. وفي حين أُدمج ١٤ لواء من الأولوية الـ ١٨ المزمع إدماجها، لا يمكن اعتبار أيٍّ منها فعالاً دون الدعم اللوجستي الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتدريب الميداني الذي توفره بين الفينة والفينة. وتحسنت قدرة الشرطة المدنية الوطنية بمساعدة الأمم المتحدة وجهات مانحة ثنائية. ولكنها لا تزال محدودة جدا بسبب جوانب القصور في التدريب وعدم وجود بنية ونظم لقيادة موحدة وخاضعة للمساءلة تتولى تسجيل الأفراد وفرزهم والافتقار إلى المعدات.

٣٠ - ومن الشروط الأساسية المسبقة لإحراز تقدم استتباب الأمن واحترام سيادة القانون. ومن ثم ينبغي للحكومة أن تبادر بصورة عاجلة وبدعم دولي إلى وضع استراتيجية أمنية وطنية شاملة وخطة لإصلاح قطاع الأمن تهدف إلى بناء القدرات في قطاع الدفاع والشرطة، وإقامة العدل بما يكفل قيام مؤسسات أمنية يتسم عملها بطابع الاحتراف وتجري إدارتها بشكل جيد وتعمل في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد كان للجهد التيسيري الذي اضطلعت به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واشتراكها في رئاسة اللجنة المشتركة لإصلاح قطاع الأمن أثر هام في هذا الصدد، في حين قدّمت جهات مانحة مثل أنغولا وبلجيكا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة دعماً ثنائياً حيويًا في مجال تدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدّمت أيضا بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بإصلاح قطاع الأمن دعماً قيماً لجهود الإصلاح. وقام أيضا شركاء دوليون آخرون، منهم بوجه خاص اليابان وهولندا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي - من خلال عدة قنوات من بينها بعثة الشرطة التابعة له في كينشاسا (EUPOL) - واللجنة الأوروبية بتوفير دعم ذي شأن للشرطة الوطنية؛ وقدمت كندا والمملكة المتحدة دعماً مماثلاً إلى السلك القضائي المدني والعسكري. وأبدى الاتحاد الأوروبي استعداداً لتنسيق الدعم الدولي المقدم لإصلاح قطاع الأمن.

القطاع العسكري

٣١ - خلال الفترة الانتقالية، انصب الاهتمام أساساً في مجال إصلاح قطاع الأمن وفي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على بناء قدرة الجيش الوطني عن طريق إعادة تشكيله وتنفيذ مشاريع تدريب محدودة وإدماج قوات المحاربين السابقين فيه. وخلال هذه العملية التي تقودها الحكومة، سُرِّح حوالي ٤٧٨ ٩٦ مقاتلاً أُدمج منهم ٥٠ ٥٤١ مقاتلاً في القوات المسلحة. وأُنجزت عملية نزع سلاح ٤٤ ٠٤٦ مقاتلاً سابقاً آخر. وسيتمتع على الحكومة إنشاء آليات لإدماج ٣٤ ٧٨٦ عنصراً إضافياً يشمل حماية كينشاسا والحرس الجمهوري.

٣٢ - وتقتضي الحاجة الإسراع في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لحل الجماعات المسلحة وتدعيم المكاسب لتحسين عمليات إنفاذ القانون وإعادة الإدماج. بيد أنه يُخشى من أن تتعرض عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج مقاتلين سابقين يُقدَّر عددهم بزهاء ٧٠ ٠٠٠ مقاتل للخطر بسبب الافتقار إلى التمويل. ويقوم البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج حالياً بتعبئة الموارد عن طريق البنك الدولي وشركائه لتنفيذ مشروع متابعة يهدف إلى دعم البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وسيكون التمويل مشروطا بإدخال تغييرات على ترتيبات تنفيذ البرنامج الوطني المذكور وتحسين أساليب الحكم. وينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقوم، بالتعاون مع شركائها الدوليين، بتوفير الدعم السياسي لتسريح ما تبقى من أفراد القوات والمليشيات.

٣٣ - ازدادت خطورة سجل أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارهم من أبرز مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان نظرا لانعدام المساءلة عن هذه الانتهاكات وغيرها من الجرائم بسبب افتقار نظام القضاء العسكري إلى الموارد الكافية، والتدخل في الإجراءات القضائية. والواقع أن مواصلة تعيين أشخاص يُدعى أنهم ارتكبوا مثل هذه الانتهاكات في مناصب عالية في القوات المسلحة أمر يثير القلق. وفي هذا الصدد تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوثيق البلاغات التي تفيد بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل تلك القوات وتقديمها إلى السلطات بانتظام. ومن ثم، فإصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب من شأنهما أن يقلصا بشكل ملحوظ مستوى انتهاكات حقوق الإنسان في معظم أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الشرطة

٣٤ - خلال الفترة الانتقالية، تلقى ٥٣ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الكونغولية التدريب الأساسي، وحُصص قسط كبير منه لتوفير الأمن للانتخابات. وقد أشرفت البعثة أيضا على توفير المعدات الأساسية لزهاء ٣٢ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية عن طريق صندوق استثماري قدره ٥٢ مليون دولار يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعدت لجنة مكلفة بإصلاح الشرطة، تتألف من أعضاء من الحكومة وجهات دولية، مجموعة شاملة من التوصيات تهدف إلى إقامة إطار قانوني وإعادة هيكلة الشرطة الوطنية الكونغولية وإعادة بنائها، بما في ذلك إنشاء قدرات عملية أساسية وتقنية وإدارية. وتشمل هذه التوصيات التعجيل بإجراء تعداد لأفراد الشرطة ينطوي على إجراءات التحقق من السجلات الشخصية لضباط الشرطة والتصديق على أهليتهم، واعتماد تشريع بشأن تحديث قوات الشرطة على المدى الطويل.

القضاء

٣٥ - يعاني قطاع القضاء من نقص حاد في قدراته العملية. فمن المعروف أنه كان دائما يفتقر إلى الاستقلالية والقدرة على ملاحقة مرتكبي الجرائم وإنفاذ الأحكام. وزاد تدني الأجور من تفشي الفساد وقليلون هم المواطنون الذي يحصلون على التمثيل القانوني.

ولا يوجد من العدد اللازم من المحاكم الابتدائية وهو ١٨٠ محكمة سوى ٦٠ محكمة أو أقل قليلاً، أما القوانين فقد عفا عليها الزمن، كما أن المرافق القضائية والسجون في حالة يُرثى لها.

٣٦ - وعلى الرغم من صدور عدد قليل من الأحكام مؤخراً عن المحاكم العسكرية المختصة بانتهاكات حقوق الإنسان، تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية بيئة يسودها الإفلات من العقاب. فمن بين الأحكام القليلة الصادرة بشأن جرائم خطيرة حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حكم أصدرته المحكمة العسكرية بمقاطعة إيتوري في ١٩ شباط/فبراير تدين فيه ستة من الأشخاص السبعة المشتبه في ارتكابهم جريمة قتل اثنين من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في أيار/مايو ٢٠٠٣.

٣٧ - وقد ساهمت الأمم المتحدة في بناء القدرات من خلال تقديم المشورة الفنية وتوفير التدريب الفني، وتوفير وسائل النقل للقضاة، وبرنامج البعثة لدعم السجون. وثمة حاجة ملحة إلى دعم هام من جانب الشركاء الدوليين من أجل بناء قدرات النظام القضائي.

جيم - الإدارة الاقتصادية

٣٨ - لم يستفد معظم السكان من الثروات الطبيعية التي تزخر بها جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب الحرب التي طال أمدها والقتال المدني وسوء الإدارة الفساد. والمؤشرات الاجتماعية تعطي صورة كئيبة ومحبطة. فالعمر المتوقع عند الولادة هو ٤٣ سنة بينما يفوق معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٢٢٠ في الألف. ويعاني عدد يُقدر بحوالي ١٦ مليون شخص من نقص حاد في الأغذية الأساسية. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢٠ دولاراً في عام ٢٠٠٥ وتعيش نسبة ٧٥ من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم. وتحتل جمهورية الكونغو الديمقراطية المرتبة الـ ١٦٧ من مجموع ١٧٧ بلداً في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ الذي أعده البرنامج الإنمائي. وتشكل إيرادات الدولة غير المراقبة وغير الكافية، وتسرب أموال الميزانيات، ووجود عيوب خطيرة في توزيع حقوق الامتياز الخاصة باستغلال الموارد الطبيعية، والمحسوبية في المؤسسات العامة، وانعدام الشفافية في إنفاق الميزانيات وعمليات الشراء، عوامل تقوض سيادة البلد وتنازل من تسيير أعمال الدولة بشكل فعال. ويُلزم "عقد الحكم"، المبين في الفقرة ٢٤ أعلاه، الحكومة الجديدة باعتماد نهج جديدة لإدارة مالية الدولة، بما في ذلك إخضاع عملية وضع الميزانيات للرقابة العمومية والرقابة البرلمانية.

٣٩ - وفي آذار/مارس، علق صندوق النقد الدولي برنامجه العادي الخاص بالاستقرار المالي ودعمه النقدي بعد أن فشلت الحكومة الانتقالية في تحقيق أهدافها. فقد ساهم الإنفاق العام

غير الخاضع للرقابة، والمُموَّل جزئياً بواسطة إصدار العملة، في تراكم الديون الوطنية إلى حد كبير وتفاقم معدل التضخم. ومن المرجح أن تواجه الحكومة الجديدة، في عام ٢٠٠٧، عجزاً كبيراً في الميزانية يُتوقع أن يعيق قدرتها على تسديد أجور العاملين في القطاع العام.

٤٠ - ولقد زار بول وولفويتز، رئيس البنك الدولي، ولويس ميشيل، مفوض الاتحاد الأوروبي المعني بالتنمية والمساعدات الإنسانية، جمهورية الكونغو الديمقراطية يومي ٨ و ٩ آذار/مارس. وأهابا أثناء زيارتهما بالاجتماع الدولي دعم الحكومة الجديدة في ما تبذله من جهود من أجل بناء السلام والتعمير. وأعلن السيد وولفويتز أن البنك الدولي سيقدم مبلغ ١,٥ بليون دولار كمساعدة للتعيمير على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وأعلن السيد ميشيل أن الاتحاد الأوروبي يوفر ١٦١ مليون يورو لذات الغرض.

دال - حقوق الإنسان

٤١ - لا تزال حالة حقوق الإنسان حرجة في كافة أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمع أن عدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أُبلغت بها البعثة وأجرت هي تحقيقات بشأنها تناقص بمقدار كبير في عام ٢٠٠٦ مقارنة مع عام ٢٠٠٥، لا يزال العنف ضد المدنيين مستمراً. ولا تزال عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والاعتقالات الجماعية التعسفية ذات الدوافع السياسية، وإساءة معاملة المدنيين وتعذيبهم، وأعمال الضرب والاعتصام جرائم تُرتكب في معظمها على أيدي أفراد قوات الأمن. وعلى الرغم من اعتماد قوانين بشأن العنف الجنسي في تموز/يوليه ٢٠٠٦، لا تزال حوادث الاعتصام منتشرة على نطاق واسع، بما فيها حوادث الاعتصام الجماعي.

٤٢ - وفي خطوة تاريخية نحو مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، أكدت المحكمة الجنائية الدولية في ٢٩ كانون الثاني/يناير التهم الموجهة ضد زعيم الميليشيا السابق توماس لوبانغا بسبب جرائم حرب ارتكبت في إيتوري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

رابعا - ولاية البعثة في ما بعد الفترة الانتقالية

٤٣ - لقد دخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية عهداً سياسياً جديدة. غير أنه ما زالت هناك مهام أساسية هامة تتصل بتحقيق الاستقرار وتشملها ولاية البعثة الحالية ينبغي إنجازها، ومن بينها ما يلي: تهيئة بيئة آمنة مستقرة، ونزع سلاح أفراد الجماعات الأجنبية المسلحة وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، ونزع سلاح المقاتلين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتقديم الدعم لعملية الانتخابات المحلية الواسعة والمعقدة. وبعد التشاور مع الحكومة، أعتقد أنه سيكون لزاماً على البعثة أن تؤدي خلال

المرحلة المقبلة دورا قويا في دعم توطيد الديمقراطية، والمساهمة بأقصى قدر ممكن في إصلاح قطاع الأمن، والمساهمة في تطبيع العلاقات الإقليمية، والمساعدة على ضمان تحقيق نقاط مرجعية هامة في المجالات الأساسية التي حُددت بالتشاور مع الحكومة.

٤٤ - وبناء عليه، أقترح أن تتمثل العناصر الأساسية لولاية البعثة، باعتبارها بعثة متكاملة تعمل بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة، في مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المجالات التالية: (أ) تهيئة بيئة آمنة مستقرة؛ و (ب) توطيد دعائم الديمقراطية؛ و (ج) تخطيط عملية إصلاح قطاع الأمن والمشاركة في مراحلها الأولى؛ و (د) حماية حقوق الإنسان وتدعيم سيادة القانون؛ و (هـ) حماية المدنيين؛ و (و) إجراء الانتخابات المحلية. وستساهم الأمم المتحدة أيضا بفعالية في تنسيق المساعدة الإنسانية، إن طلبت منها الحكومة ذلك.

٤٥ - وستؤكد البعثة في جميع مجالات عملها على دور المجتمع المدني في الحوار السياسي وعملية اتخاذ القرار، وفي ضمان اعتماد نهج قائم على الحقوق كما حددته الجمعية العامة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) المتعلق بحماية الأطفال. وبما أن تركيز جهود الأمم المتحدة يتحول بصورة متزايدة نحو الأهداف الأطول أجلا، فمن المتوقع أن يؤدي فريق الأمم المتحدة القطري دوراً متزايد الأهمية في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية.

ألف - تهيئة بيئة آمنة مستقرة

حماية المدنيين والعمليات الأمنية

٤٦ - في إطار ولاية مسندة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ستواصل البعثة تقديم دعمها لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تهيئة بيئة آمنة مستقرة في ذلك البلد في حدود قدراتها وحيثما ينتشر أفرادها، وذلك من خلال حماية المدنيين الذين يتهددهم خطر عنف وشيك، وتأمين الحدود الوطنية ومراقبة تدفق الأسلحة بصورة غير قانونية، وحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة وأنشطتها. ومن خلال دعم عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ستُجبر البعثة الجماعات المحلية المسلحة الممانعة في الانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أن تفعل ذلك، وستواصل الضغط على الجماعات الأجنبية المسلحة (ومن بينها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة) وستحظر الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والدعم المقدم للجماعات المسلحة غير الشرعية.

٤٧ - وستنتقل المسؤوليات الأمنية للبعثة بصفة تدريجية إلى السلطات الكونغولية طبقاً لنقاط مرجعية واضحة ومتفق عليها يتوجب تحقيقها من خلال برنامج معزز لإصلاح قطاع الأمن ستشارك فيه البعثة بما يتماشى مع ولايتها ومواردها وخبرتها. وستقدم البعثة المساعدة في عملية إصلاح قطاع الأمن على صعيد السياسات العامة، لو طلبت منها الحكومة ذلك وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين، في الوقت الذي تتولى فيه الحكومة زمام المبادرة في استحداث عملية شاملة لإصلاح قطاع الأمن. وستشمل هذه العملية تعزيز القيادة والسيطرة للقوات العسكرية وقوات الشرطة، وإقامة نظام قضائي عسكري فعال.

إصلاح قطاع الأمن

٤٨ - سيكون من الأهمية بمكان، في الوقت الذي تنسحب فيه البعثة من البلاد، كفالة إحراز قدر هام من التقدم في عملية إصلاح قطاع الأمن. ولن يتسنى بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة شاملة على المدى الطويل إلا بالتعاون مع الجهات المانحة الثنائية. غير أنه ينبغي التعجيل بتحسين قدرتها على القيام بعمليات مشتركة. وفي هذا الصدد، ستقوم البعثة في مناطق تواجدتها بتوفير التدريب الأساسي القصير الأجل على مستوى الأفراد والوحدات للألوية المتكاملة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنتشرة في شرق البلاد، وذلك بغرض تحسين قدرتها على ترسيخ وجودها والحفاظ على المكتسبات ونيل ثقة السكان ودعمهم. وستكون حقوق الإنسان أحد المقومات الهامة لجميع أنشطة التدريب. وستواصل البعثة أيضاً تقديم التوجيه للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على جميع المستويات من أجل تعزيز تسلسل قيادي موحد وفعال ومسؤول.

٤٩ - وقد وفرت البعثة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٥ دعماً مادياً محدوداً لتمكينها من القيام بعمليات مشتركة. وبدون هذه المساعدة، التي تشمل المعونة الغذائية، والمساعدة الطبية، والوقود لأغراض النقل، ومعدات الاتصالات، والجسور الجوية بين الفينة والأخرى، كانت تلك القوات ستفتقر إلى القدرة العملية الكافية على التحرك ومواجهة النقص في المؤن الغذائية ولوازم القتال الأخرى. وسيتعين على البعثة مواصلة تقديم هذا الدعم، إن كان ضرورياً للعمليات المشتركة، رهناً ببرامج المساعدة الثنائية والتقدم الذي تحرزه الحكومة في جهودها من أجل تعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الشرطة

٥٠ - ستواصل البعثة تطوير قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية ووكالات إنفاذ القانون المرتبطة بها، وفقاً للمعايير والقواعد المعترف بها دولياً في مجالي حقوق الإنسان والقضاء الجنائي. وستقدم البعثة المشورة في مجال السياسات العامة والمساعدة والتدريب الفنيين بالتنسيق مع شركاء دوليين آخرين؛ وكذلك التوجيه والتدريب أثناء العمل من خلال وضع مستشاري الشرطة التابعين للبعثة في مكاتب مشتركة مع الشرطة الوطنية على مستوى مقر القيادة والميدان. كما أنها ستوفر التدريب أثناء العمل على صعيدي البلد والمقاطعات في مجالات تخطيط العمليات والموارد، وإنشاء آليات التنسيق، ووضع القواعد المهنية وإنشاء الوحدات التأديبية لضمان المتابعة الفورية لما قد يرتكبه أفراد الشرطة ومسؤولو إنفاذ القانون من انتهاكات لحقوق الإنسان ولما قد يبدو منه من سلوك غير مهني. وسيقتضي الأمر من الشركاء الدوليين بذل جهود ضخمة، بما في ذلك توفير التدريب التقني والموارد التقنية، أثناء ولاية البعثة وبعد انتهائها.

٥١ - وستواصل وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة، في المناطق المنتشرة فيها، تدريب نظيراتها الكونغولية على الصعيد المحلي؛ وتوفير الأمن للمنطقة المحيطة بمنشآت الأمم المتحدة؛ وإجراء دوريات مشتركة، مع وحدات الشرطة الوطنية المتخصصة في مكافحة الشغب، لتعزيز الأمن في حال وقوع قلاقل مدنية. وستواصل البعثة تقديم المشورة لأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية وتدريبهم لضمان أن يكون استخدامهم للقوة متناسباً مع الخطر الذي يواجهونه ووفقاً للأساليب المقبولة دولياً في مجال مكافحة الشغب.

القضاء

٥٢ - ستواصل البعثة العمل مع شركائها الوطنيين والدوليين لتقديم المشورة في ما يتصل بالسياسات الاستراتيجية والتنفيذية في هذا المجال الحيوي، لا سيما فيما يتعلق بوسائل التنسيق بين نظم الشرطة والقضاء والسجون وتيسير التنسيق بين المسؤولين القضائيين؛ وتعزيز المعايير المهنية. وستوفر البعثة التدريب في موقع العمل وستجمع في مواقع مشتركة بين خبرائها ومسؤولي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتقدم المساعدة التقنية؛ وتقوم بتدريب المدربين.

٥٣ - وبالإشتراك مع شركاء ثنائيين ومتعدد الأطراف، ستقدم البعثة الدعم للحكومة لتعزيز قدرات نظامي القضاء والسجون وذلك بالمساعدة في وضع استراتيجية طويلة الأجل لإصلاح هذين النظامين وحشد مساعدة الجهات المانحة، وتعزيز القدرة على إجراء التحقيقات في القضايا الجنائية الخطيرة والمحاكمة عليها وتدعيم القدرة على إدارة المحاكم والسجون؛ وتحسين القدرة الأكاديمية الوطنية للتدريب المهني، وقيام الدولة بنشر العدالة في

جميع المجتمعات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستعزز البعثة نظام القضاء العسكري من خلال: استهلال تقييم لاحتياجات القضاء العسكري ومتابعته؛ وتقييم دور القضاء العسكري بهدف قصر اختصاصه على الجرائم العسكرية والأفراد العسكريين؛ وحشد المساعدة لتحسين عدد أدنى من السجناء العسكرية ونشر العاملين في نظام القضاء العسكري.

قوام البعثة المأذون به

٥٤ - لدى تحديد القوام المأذون به الذي تحتاجه البعثة، ينبغي مراعاة أن الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال هشة، مع وجود إمكانية اندلاع أعمال عنف في مناطق شتى في وقت واحد. ولا تزال وحدات الجيش والشرطة التابعة للبعثة ركنا فريداً لا غنى عنه للمساعدة على كفالة الاستقرار.

٥٥ - ومن شأن التخفيض الفوري في عدد قوات البعثة أن يضعف قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة على الحفاظ على ضغط عسكري على المجموعات العسكرية المتبقية في إيتوري ومقاطعتي كيفو وكاتانغا، مما يؤدي إلى تأخير نشر السلام في تلك المناطق. وأي تخفيض سريع سيترك جمهورية الكونغو الديمقراطية غير قادرة على التصدي للحوادث الكثيرة في مختلف المناطق. ومن شأن أي تخفيض وإلغاء لوحات الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة أن يحدث خللاً في البرامج القائمة الرامية إلى بناء قدرة الشرطة المدنية الوطنية على التعامل مع الاضطرابات المدنية، وأن يحرم البعثة في الوقت نفسه من خيار غير مهلك لحماية أفرادها ومرافقها في حال وقوع أعمال عنف. علاوة على ذلك، من المرجح أن تتصاعد التوترات السياسية حتى فترة إجراء الانتخابات المحلية. وستحتاج البعثة وجوداً هاماً للجيش والشرطة ووجوداً لوجستياً لدعم إجراء الانتخابات المحلية بفعالية في أرجاء البلد. ولكي تتمكن البعثة من القيام بالمهام المتوخاة في المرحلة التالية، تحتاج البعثة إلى قوامها العسكري الحالي المأذون به البالغ ١٧٠٣٠ فرداً (من جميع الرتب، ولا يشملون المراقبين العسكريين) و ٣٩١ مدرباً عسكرياً وست وحدات شرطة مشكلة (٧٥٠ من جميع الرتب) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على أقل تقدير.

٥٦ - ووفقاً للممارسة المتبعة، سترسل الأمانة العامة بعثة تقييم تقنية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أيلول/سبتمبر لمساعدة البعثة في وضع خططها الاستراتيجية للمرحلة التالية من البعثة. وستركز تلك البعثة التقنية بشكل خاص على وضع نقاط مرجعية في القطاعات الأساسية يسترشد بها في التخفيض التدريجي النهائي للبعثة وانسحابها. وبناء عليه، أعتمزم

تقديم مزيد من التوصيات المتعلقة بقوام البعثة، ونشرها وعملياتها، إلى مجلس الأمن في تقرير سيصدر في تشرين الثاني/نوفمبر.

باء - توطيد الديمقراطية

تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية

٥٧ - في المرحلة التالية، ستعمل البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة بشكل وثيق جدا مع الحكومة لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اكتساب القدرات على الصعيد الوطني، والإقليمي والمحلي وعلى مستوى المقاطعات. وستركز جهود البعثة على تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية؛ والنهوض بنظام القضاء، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل، والمسائل الجنسانية؛ ودعم العمليات الإنسانية. وستؤدي البعثة دورا جوهريا في جميع أرجاء البلد لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإضفاء اللامركزية وتوسيع سلطة الدولة.

٥٨ - وستؤدي البعثة دورا في العمل على كفالة الحكم الرشيد والمساءلة؛ ودفع عملية المصالحة الوطنية إلى الأمام؛ والعمل مع الشركاء والتنسيق معهم والدعم الدولي. وستدعم البعثة أيضا جهود تعزيز المجتمع المدني باستخدام شتى السبل، بما في ذلك إذاعة أوكابي. وبالعمل بشكل وثيق مع الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة، ستدعم البعثة أيضا تنفيذ برنامج الحكومة لعام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١١ وتيسير تنفيذ إطار المساعدة القطرية.

تعزيز حقوق الإنسان

٥٩ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لحقوق الإنسان، الذي يضم موظفي حقوق الإنسان في البعثة، دوره في رصد حقوق الإنسان، ومساعدة الحكومة على وضع حد للإفلات من العقاب، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، والمساعدة في بناء قدرات المجتمع المدني لرصد وتأييد حقوق الإنسان. وسيدعم المكتب المتكامل أيضا الحكومة والمجتمع المدني في إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة وموثوق بها لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس. وسيساعد أيضا في وضع استراتيجية للنظام القضائي في المرحلة الانتقالية، وذلك بعدة طرق من بينها تقديم المساعدة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إجراء عملية مسح لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الجسيمة التي ارتكبت بين آذار/مارس ١٩٩٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣. فعملية المسح تلك، التي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للمصالحة الوطنية والعدالة في الأجل الطويل في البلد، تحتاج إلى تمويل من الجهات المانحة. وستواصل البعثة أيضا التعاون في الجهود الرامية لكفالة مثول المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أمام العدالة.

تعزيز حماية الطفل

٦٠ - ستواصل البعثة مساعدة الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تعزيز قدراتها في مجال حماية الطفل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، ومواصلة رصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وستدعم الحكومة في وضع واعتماد التدابير القانونية والقضائية والأمنية اللازمة والتدابير الأخرى لتعزيز حماية الطفل.

الشؤون الجنسانية

٦١ - بالاشتراك مع المنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، ستساعد البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة الحكومة والمجتمع المدني في دمج وتعزيز المنظور الجنساني في البرامج الوطنية. وستدعم البعثة قيام البرلمان بإقرار قانون بشأن المساواة بين الجنسين، على النحو المنصوص عنه في الدستور، وقيامه باستعراض التشريعات الحالية المتعلقة بحقوق المرأة لكفالة أنها تعكس المعايير الدولية. وبالتعاون مع وزارة المرأة وشؤون الأسرة والمجموعات النسائية، ستساعد البعثة أيضا في وضع خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومساعدة السلطات الوطنية، وقوات الأمن والمجتمع المدني على وضع برامج عن السلام والأمن وقضايا المرأة.

جيم - دعم الانتخابات المحلية

٦٢ - تشكل الانتخابات المحلية جزءا لا يتجزأ من العملية الانتخابية المتوخاة في إطار اتفاق السلام الشامل والجامع. وتعد هذه الانتخابات جوهرية لتنفيذ عملية اللامركزية الدستورية، ولمشاركة المجتمعات المحلية في الحكم والبناء. وسيترتب على هذه العملية انتخاب، من خلال اقتراع عام، ٩٨ مجلسا بلديا و ٤٠٠ ٥ مجلس مجتمعي محلي، يليها انتخابات غير مباشرة ل ٩٨ رئيس بلدية، و ٢١ محافظا وأكثر من ٧٠٠ رئيس قطاع ونوابهم. وبوجود ٦٠٣٧ دائرة انتخابية محلية (بخلاف ٣٨٥ دائرة انتخابية وطنية ومن المقاطعات)، ستشكل الانتخابات المحلية تحديا يعادل إن لم يتجاوز التحدي الذي ينطوي عليه تنظيم ودعم الانتخابات الوطنية. وستجري الانتخابات المحلية في جميع أرجاء البلد في مراحل مختلفة، ويتوقع أن يستغرق إتمام تلك العملية ما لا يقل عن ١٢ شهرا.

٦٣ - واستجابة إلى طلب الحكومة، ستشمل المساعدة التي ستقدمها البعثة إسداء المشورة بشأن إطار قانوني للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بصفتها خلفا للجنة الانتخابية المستقلة

والمساعدة في إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتدعيم قدرتها المؤسسية؛ وتقديم الدعم اللوجستي والأمني لها. وستساعد البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الحكومة في تعبئة مساعدة دولية كافية لإجراء الانتخابات المحلية. وستساعد البعثة والشركاء الآخرين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في وضع خطط تنفيذية وكفالة مشاركة المرشحات بنسبة عالية.

٦٤ - وستواصل البعثة أيضا تقديم المساعدة إلى الحكومة لإكمال الأعمال المتبقية المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك تحديث قوائم الناخبين. وستعمل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال بنى متكاملة لدعم الانتخابات المحلية، كما فعلا في الانتخابات الوطنية. وتعمل الحكومة والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات مانحة أخرى على إقرار الخطة والميزانية وترتيبات التمويل والدعم عموما.

دال - المسائل الإنسانية

٦٥ - إن لأعمال العنف المستمرة ضد المدنيين والصراعات المحلية عواقب وخيمة على السكان. فبين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أرغم ما يقدر عدده بزهاء ١١٥ ٠٠٠ شخص على الهرب من بيوتهم في مقاطعة كيفو الشمالية في أعقاب مواجهة نشبت بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر موالية للوران نكوندا. وفي مقاطعة إيتوري، أدى تجدد القتال بين الجبهة الوطنية لدعاة الاندماج والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تشريد نحو ٣٥ ٠٠٠ شخص في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ولا يزال أكثر من مليون شخص مشردين ويوجد ٤١٣ ٠٠٠ لاجئ كونغولي في البلدان المجاورة. وفي حين لا تزال الاحتياجات الإنسانية في البلد ضخمة، فإن ازدياد قدرة دوائر المساعدة الإنسانية على الاستجابة، مقترنا بتحسين الظروف الأمنية في بعض المناطق في البلد، سمح بتقديم المساعدة في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد ويسر عودة ٥٥٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا، وإعادة ٣٥ ٠٠٠ لاجئ كونغولي إلى ديارهم.

٦٦ - وخلال السنة الماضية، دعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عملياته في شرق البلد وحسن تنسيق الاستجابة الإنسانية. وزادت الجهات المانحة من دعمها بالترع بمبلغ ٣٥١ مليون دولار لخطة العمل الإنسانية لعام ٢٠٠٦. وبلغ مجموع الأموال المتاحة لخطة العمل الإنسانية لعام ٢٠٠٧ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ٦٨٧ مليون دولار وتركز الخطة على سرعة التصدي لحالات الطوارئ وتعايي السكان المتضررين منها. ووجهت قرابة ٧٠ في المائة من احتياجات عام ٢٠٠٧ إلى شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٧ - وفي المقاطعات الغربية، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة دعمهما منسق الشؤون الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتيسير التنسيق فيما بين الوكالات لإنقاذ الحياة، ومشاريع الحماية الطارئة والانتعاش حتى يتمكن الفريق القطري للأمم المتحدة من نشر موارد إضافية لهذا الغرض. وستواصل البعثة مساعدة الحكومة على بناء القدرات في الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك استحداث وسائل وآليات متوسطة الأجل وطويلة الأجل للتحرك في هذا المضمار ولتنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام.

هاء - السلوك والانضباط

٦٨ - لا يزال ممثلي الخاص وفريق كبار مديري البعثة يمنحون الأولوية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والأنماط الأخرى من سوء السلوك، بعدة طرق من بينها من خلال سياسة تدابير المنع القوية واستراتيجية تدريب طموحة. وفي عام ٢٠٠٦، تم إحاطة وتدريب آلاف من موظفي الأمم المتحدة حول مدونة السلوك من خلال عدد كبير من جلسات الإحاطة، بما في ذلك حلقات عمل درّب المدرب للأفراد العسكريين. وقد وضع نظام لرصد قاعدة البيانات وتم تعزيز الإجراءات لرصد الإبلاغ وتجهيز الإدعاءات، مما مكّن البعثة من الإبلاغ على نحو أكثر انتظاماً عن الادعاءات بسوء السلوك من جميع فئات الموظفين.

٦٩ - وخلال عام ٢٠٠٦، تم إبلاغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن ١٧٦ ادعاء بوقوع اعتداءات جنسية. وانتهت التحقيقات مع ٤٩ موظفاً؛ ونتيجة لذلك أعيد ثلاثة أفراد من الوحدات العسكرية إلى أوطانهم لمخالفات ارتكبوها. ولا تزال باقي الادعاءات قيد التحقيق. وبالتعاون مع فريق السلوك والانضباط التابع للبعثة، أحرز مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقدماً كبيراً في التطرق للشواغل المعرب عنها في تقارير السابقة فيما يتعلق بطول فترة التحقيقات وتأخيرها. إلا أن هذه الجوانب، بالإضافة إلى القدرة المحدودة على التحقيق في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، يجب معالجتها بسرعة.

٧٠ - وإني أنوي أن أرصد بشكل وثيق التقدم المحرز من أجل القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل موظفي الأمم المتحدة حيثما تم نشرهم، وكفالة أنه عندما يحدث ذلك، يجب تحميل من يأتي أي من تلك الأفعال المسؤولية. وخلال زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير، أكدت لموظفي البعثة أنه سيتم تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

واو - تنسيق الدعم الدولي

٧١ - يلزم أن تحصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعم متواصل من الشركاء الدوليين لمعالجة الأولويات الواردة في برنامجها. وسيقتضي ذلك أن يكون هناك منتدى فعالا للتشاور المنتظم بين الحكومة والمجتمع الدولي لكفالة أن يفهم الشركاء الرئيسيون فهما واضحا أهداف الحكومة ومبادراتها، للمساعدة على الإبقاء على المشاركة الدولية، فضلا عن كفالة اضطلاع الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمل متضافر لتفادي الأزمات المحتملة أو الاستجابة لها. كما أن من شأن منتدى كهذا أن يوفر دعما نشطا للحكومة في جهودها الرامية إلى إحراز تقدم في العملية الديمقراطية. ومن الممكن أن يوفر ترتيب للشراكة، يترأسه رئيس الوزراء أو شخص آخر من كبار المسؤولين في الحكومة، بمشاركة ممثلي الخاص بوصفه نائبا للرئيس، مثل هذا المنتدى. وستكون البعثة على استعداد لتيسير وتقديم خدمات الأمانة لهذا المنتدى، إذا ما طلبت الحكومة منها ذلك. ومن المتوقع أن يتم أيضا تنسيق المساعدة الإنمائية في إطار القيادة القوية للحكومة من خلال آليات يدعمها البنك الدولي والمنسق المقيم للأمم المتحدة.

خامسا - الجوانب المالية

٧٢ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٢١/٦٠ بء، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أن تعتمد مبلغا إجماليه ٨٠٠ ٢٤٢ ٠٩١ دولار، أي ما يعادل ٩٠٠ ٩٣٦ ٩٠ دولار شهريا، للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، فإن تكلفة مواصلة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٧٣ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٤٩,٣ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام، فبلغ حتى ذلك التاريخ ما مقداره ١ ٧٦٠ مليون دولار.

٧٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكلة قد بلغ ٥٦,٩ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ على التوالي.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٧٥ - بعد النجاح في إجراء انتخابات عام ٢٠٠٦ وتنصيب الحكومة الجديدة، وصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نقطة تحول تاريخية. وقد أبرز الرئيس كاييلا، في خطاب تنصيبه، أهمية هذه اللحظة. ودعا إلى احترام المبادئ الديمقراطية والتسامح والشمول، وإلى وضع أهداف تطلعية للحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة. وعبرت كلماته عن الآمال التي طالما تطلّع إليها الشعب الكونغولي لقطع الصلة بالماضي وإنشاء ثقافة جديدة تقوم على الديمقراطية والمصالحة وحقوق الإنسان والتنمية.

٧٦ - وتواجه الحكومة حاليا المهمة الشاقة المتمثلة في تحقيق برنامجها الطموح. وقد عبّرت الحكومة، بتضمين برنامجها "عقد الحكم" عن التزامها بمبادئ الحكم التي تحظى بتأييد الشعب الكونغولي والمجتمع الدولي. ومن شأن تنفيذ ذلك العقد تنفيذا دقيقا أن يجلب فوائد كبرى لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فإنني أحث المجتمع الدولي على دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى وضع هذا البرنامج التاريخي موضع التنفيذ.

٧٧ - وقد طلبت الحكومة مساعدة البعثة في دعم إجراء الانتخابات المحلية في أقرب وقت ممكن، وبدأت في إعداد التشريع اللازم. وستمثل هذه الانتخابات خطوة هامة أخرى على طريق التحول الديمقراطي في البلد. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم مشورة فنية في هذه الممارسة الهامة وتيسيرها، فضلا عن تقديم دعم لوجستي وأمني إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة المعتمز إنشاؤها.

٧٨ - ولم يكن الاجتياز السلمي والمنظم إلى حد كبير من الفترة الانتقالية إلى المرحلة الجديدة خاليا من دواعي القلق. فقد كان بعض أحدث التطورات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مبعثا للقلق. وإنني أشعر بالقلق إزاء ما يُدعى بحدوث فساد واسع النطاق في العملية الانتخابية يُعتقد أنه أثر على النتائج في عدد من انتخابات حكام المقاطعات. وعلاوة على ذلك، فإن تضيق المجال السياسي أمام وجود معارضة سياسية فعالة، بما في ذلك استبعاد أعضاء المعارضة من مكتب الجمعية الوطنية، فضلا عن التحريض على العنف من جانب بعض أحزاب المعارضة، يمثل اتجاهات مقلقة من شأنها، إذا لم يتم التراجع عنها، أن تهدد الديمقراطية الوليدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٩ - وإنني أحث بقوة الزعماء السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية على احترام مبادئ الشفافية والشمول والتسامح مع المعارضة. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تقتيد أحزاب المعارضة بنفس المعايير الديمقراطية في التعبير عن آرائها بمسؤولية ودون اللجوء إلى العنف.

إذ من شأن عدم الالتزام بهذه المبادئ الديمقراطية أن يقوّض على نحو خطير مصداقية الزعماء السياسيين والمؤسسات السياسية ومشروعيتهم في نهاية المطاف في البلد.

٨٠ - ومن دواعي القلق أيضا عدم كفاية مشاركة المرأة في الهياكل السياسية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. ويلزم بذل جهود متضافرة من جانب جميع الأحزاب السياسية والحكومة لتشجيع مشاركة المرشحات والمرأة عموما في التريبة الوطنية و تثقيف الناخبين.

٨١ - وسيظل تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي للتحديات الأمنية التي تشكلها الجماعات المسلحة في المنطقة الشرقية عنصرا أساسيا في ولاية البعثة. ففي إيتوري، ما زال من المهم للغاية أن تقوم الحكومة ببذل جهود قوية لكفالة دخول جميع عناصر الميليشيات المتبقية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بما في ذلك عن طريق مواصلة الضغط العسكري من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة. أما في شمال وجنوب كيفو، فإن التطورات تشير إلى احتمالات حدوث تحسن. وفي هذا الصدد، فإنني أثني على الجهود التي تبذلها حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من أجل حل المشاكل الناجمة عن قوات القائد المتمرّد لورنت نكوندا والعناصر المسلحة الأخرى.

٨٢ - وينبغي للحكومة أن تقوم على وجه الاستعجال بوضع خطة منسقة لتحقيق الأمن في المنطقة الشرقية، بما في ذلك عن طريق إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود لتشجيع المصالحة الوطنية والانتعاش والتنمية في المنطقة. وستواصل البعثة العمل على نحو وثيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع حد للتهديدات التي تشكلها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والميليشيات غير المدججة، بما في ذلك جماعات الماي - ماي وغيرها. وينبغي أن تعالج مشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بمزيد من المشاركة السياسية، والردع العسكري، والترحيل إن أمكن.

٨٣ - وما زالت مشكلة وجود جيش الرب في شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل عاملا لزعزعة الاستقرار في المنطقة تلزم معالجتها بأسلوب حازم. وتواصل الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها أوغندا للتصدي لهذه المشكلة من خلال الحوار وجهود مبعوثي الخاص للمناطق المتأثرة بوجود جيش الرب، يواكيم شيسانو.

٨٤ - ويشكل إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن مسألة رئيسية في استعادة وتوطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستراتيجية الانسحاب للبعثة. وينبغي أن يتوصل أصحاب المصلحة الدوليون إلى اتفاق مع السلطات الكونغولية بشأن كيفية المضي قدما في

إصلاح قطاع الأمن في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تأخذ خطة إصلاح قطاع الأمن الشاملة بعين الاعتبار الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل وأن تحدد الأولويات الرئيسية في مجالات إصلاح قطاع الدفاع والشرطة والعدالة. وسيشكل تحقيق معايير محددة للأداء التشغيلي من جانب قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية عاملاً حاسماً لإنهاء عمل البعثة في نهاية المطاف. وقد اضطلع الشركاء الدوليون لجمهورية الكونغو الديمقراطية بقدر كبير من الأعمال التمهيدية المفيدة، ومنهم بصفة خاصة الاتحاد الأوروبي، لتقييم الاحتياجات وتحديد النهج التي يمكن اتباعها لإصلاح قطاع الأمن. وإنني أود أن أشجع الحكومة وهؤلاء الشركاء على التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بشأن اتخاذ ترتيبات تنسيقية فعالة لإصلاح قطاع الأمن ومواصلة هذه العملية الحيوية بجدية، استناداً إلى الجهود السابقة. وستكون من العناصر الأساسية للنجاح في هذا الصدد مساعدة الحكومة في تحديد موارد لتمويل الطويل الأجل والقصير الأجل، وتشجيع دعم نطاق واسع من الشركاء الدوليين.

٨٥ - ويوفر إنشاء حكومة جديدة فرصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتطبيع العلاقات مع الدول المجاورة. وإنني أود أن أحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع جيرانها في أقرب وقت ممكن وأن تعالج بصورة بناءة الشواغل المشتركة إزاء القضايا الأمنية والحدودية. ويوفر ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي وقع مؤخراً، آلية واعدة للتعاون الإقليمي، وأود أن أحث برلمانات الدول الموقعة على كفالة التصديق عليه في وقت مبكر.

٨٦ - وقد أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع الرئيس كاييلا ورئيس الوزراء جيزينغا، فضلاً عن رئيس الجمعية الوطنية كاميرهي، بشأن ولاية البعثة في المستقبل. كما ناقشها مع ممثلي حكومات ألمانيا، وأنغولا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، ومع الرئيس كوفور، رئيس غانا، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي. كما التقى مع خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وكبار المسؤولين في المفوضية الأوروبية، وكذلك مع بول وولفويتز، رئيس البنك الدولي.

٨٧ - وفي ضوء هذه المشاورات، وبالنظر إلى العوامل التي سبق مناقشتها، أوصي مجلس الأمن بالموافقة على ولاية البعثة لما بعد المرحلة الانتقالية على النحو المبين في الفرع الثالث من هذا التقرير، بما في ذلك قوة عسكرية قوامها ١٧ ٠٣٠ فرداً و ٧٦٠ من المراقبين العسكريين، وشرطة مدنية قوامها ٣٩١ مستشاراً للشرطة و ٦ وحدات من الشرطة المشكلة قوام كل منها ١٢٥ فرداً (من جميع الرتب) لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وستواصل البعثة العمل بوصفها بعثة متكاملة تماما يتداعم عملها ويتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري.

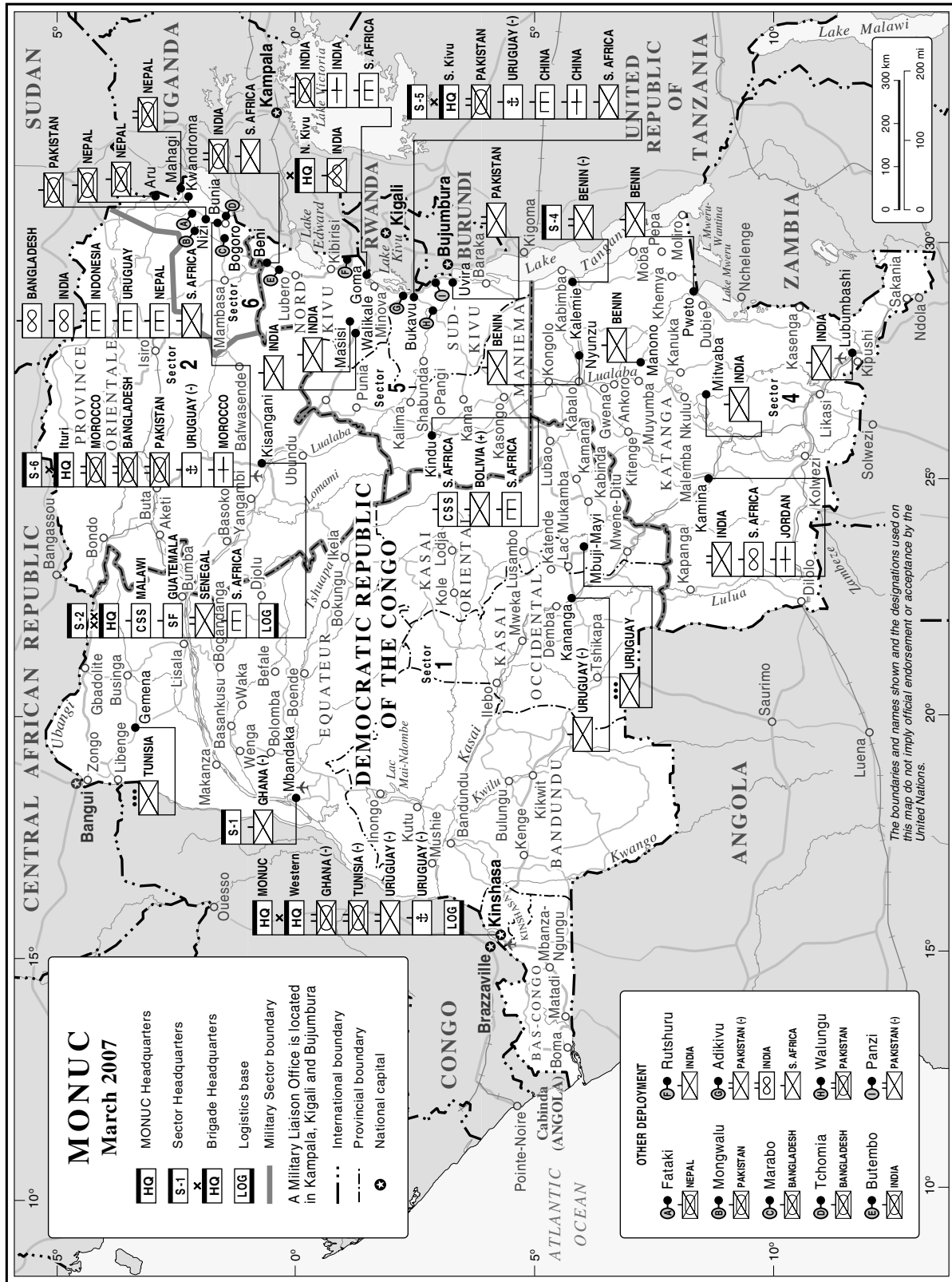
٨٨ - وسيستلزم وضع خطة تشغيلية لتخفيض البعثة تدريجيا وسحبها في نهاية المطاف ووضع استراتيجية انسحاب مسؤولة أن تكون هناك روابط واضحة بين تحقيق المعايير في المجالات الرئيسية - بما في ذلك المجال السياسي - وتسليم المسؤولية إلى الأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ والبنك الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وبعد إيفاد بعثة التقييم التقني المتعددة التخصصات الوارد وصفها في الفقرة ٥٧ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعتزم أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر عن المعايير في القطاعات الرئيسية والجدول الزمنية المؤقتة لتحقيقها، التي ستوجه انسحاب البعثة تدريجيا وعلى مراحل.

٨٩ - وإني أود أن أتقدم بالشكر لمثلي الخاص، وليام لاسي سوينغ، وجميع أفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، نساء ورجالا، على عملهم الدؤوب وتفانيهم، ولا سيما خلال فترة الأشهر الصعبة الماضية. فقد كانت خدمتهم، في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان، عاملا أساسيا في تحقيق تطلعات شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء انتخابات وطنية. كما أود أن أعرب عن تقديري للبلدان التي أسهمت بأفراد الشرطة والقوات في البعثة؛ والبلدان المانحة، وللمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي ما زالت تقدم دعما قيما لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قوام العنصر
العسكري والشرطة المدنية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الأفراد	مجموع الأفراد الذين جرى نشرهم
الاتحاد الروسي	٢٢	١	صفر	٢٣
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر
الأردن	٢١	٥	٦٦	٩٢
إسبانيا	٢	صفر	صفر	٢
إندونيسيا	٩	٤	١٧٥	١٨٨
أوروغواي	٣٣	١٢	١٣٢٤	١٣٦٩
أوكرانيا	١١	صفر	صفر	١١
أيرلندا	صفر	٢٣	صفر	٢٣
باراغواي	١٧	صفر	صفر	١٧
باكستان	٣٦	١٥	٣٥٥٦	٣٦٠٧
بلجيكا	صفر	٩	صفر	٩
بنغلاديش	١٥	٩	١٣٣١	١٣٥٥
بنن	١٣	صفر	٧٥٠	٧٦٣
بوركينافاسو	١١	صفر	صفر	١١
البوسنة والهرسك	٥	صفر	صفر	٥
بولندا	٣	صفر	صفر	٣
بوليفيا	٨	صفر	٢٠٠	٢٠٨
بيرو	٤	صفر	صفر	٤
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر
تشاد	صفر	صفر	صفر	صفر
تونس	٢٦	٥	٤٦٤	٤٩٥
الجزائر	٥	صفر	صفر	٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	صفر	صفر	صفر	صفر
الجمهورية التشيكية	٣	صفر	صفر	٣
جنوب أفريقيا	٢	١٤	١١٨٤	١٢٠٠
الدايمرك	١	١	صفر	٢
رومانيا	٢٤	صفر	صفر	٢٤
زامبيا	٢٠	٤	صفر	٢٤
سري لانكا	٢	صفر	صفر	٢
السنغال	١٢	١٤	٤٥٩	٤٨٥
السويد	٥	صفر	صفر	٥

العنصر العسكري					
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الأفراد	مجموع الأفراد الذين جرى نشرهم	
				ضباط الشرطة	ضباط
سويسرا	١	١	صفر	٢	صفر
صربيا	صفر	صفر	٦	٦	صفر
الصين	١٠	٢	٢١٨	٢٣٠	صفر
غانا	٢٢	٣	٤٦٢	٤٨٧	٣٠
غواتيمالا	٥	١	١٠٥	١١١	صفر
غينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
فانواتو	صفر	صفر	صفر	صفر	٢
فرنسا	صفر	٦	صفر	٦	٩
الكاميرون	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٥
كندا	صفر	٩	صفر	٩	صفر
كوت ديفوار	صفر	صفر	صفر	صفر	٧
كينيا	٢٩	٧	صفر	٣٦	٤
مالي	٢٠	صفر	صفر	٢٠	١٩
ماليزيا	٤	٥	صفر	١٦	صفر
مدغشقر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
مصر	١٩	٤	صفر	٢٣	١
المغرب	١	٣	٨٠٩	٨١٣	صفر
ملاوي	٢٦	صفر	١٠٩	١٣٥	صفر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	صفر	٦	صفر	٦	صفر
منغوليا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
موزامبيق	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
نيبال	١٩	١	١٠٣٠	١٠٥٠	صفر
النيجر	١٧	١	صفر	١٨	٤٨
نيجيريا	٣٠	١	صفر	٣١	صفر
الهند	٣٦	١٣	٤٣٧٢	٤٤٢١	٢٥٠
هولندا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
اليمن	٤	صفر	صفر	٤	١
المجموع	٥٥٥	١٦٧	١٦٦٢٠	١٧٣٤٢	١٠٢٤



Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section

Map No. 4121 Rev. 32 UNITED NATIONS
March 2007